

تهافت قيادات العرب السنة في العراق يكرس تيه المكون السنّي في العملية السياسية

مظلومية وهمية أدت إلى هيمنة الشيعة على مقدرات الدولة في مقابل تهميش السنة



ما عاناه العرب السنة في العراق خلال حقبة ما بعد الغزو الأميركي للبلد وقيام نظام المحاصصة الحزبية والعرقية والطائفية، من ظلم وتهميش، لا يرجع فقط إلى جور واستبداد الأحزاب الشيعية المهيمنة على الدولة العراقية ومقدراتها، ولكنه يعود أيضا إلى ضعف الطبقة السياسية الممثلة لذلك المكون ورضاهما بدور ثانوي في العملية السياسية وانشغالها بصراعاتها البيئية سعيا وراء مصالح شخصية ضيقة ومكاسب مادية وسياسية محدودة.

بغداد - مع توجّه العراق نحو تنظيم انتخابات نيابية مبكرة تسوّق على أنها استثنائية ومصيرية لمستقبل البلد وشعبه، لا يبدو القادة السياسيون السنة يصد الإعداد بشكل جاد لتطوير مشاركتهم في العملية السياسية وتعليم دورهم في قيادة البلاد ومحاولة توجيه سياساتها نحو خدمة المكون الذي يدعون تمثيله والتحدث باسمه والذي عانى الإقصاء والتهميش بسبب هيمنة الأحزاب الشيعية على مقاليد الحكم وأهم مراكز القرار، بينما بدأت القيادات السنّة تشبه مستسلمة للأمر الواقع ومكتفية بدور المكمل والمجمل لتجربة الحكم التي أرسنتها الولايات المتحدة في العراق بعد غزوه سنة 2003 وحتت ثمارها بإيران عبر الزجّ باتباعها في معترك السلطة، حيث بدوا مستعدين للانقضاء على الدولة وهو ما حدث بالفعل، ولا تزال نتائجه ماثلة إلى اليوم في كل مظاهر الحياة اليومية للعراقيين.

قيادات انتهازية

بينما استفاد شيعة العراق من مظلومية معاصرة مصطنعة أقاموها على تصنيف نظام حزب البعث على المعارضين الشيعة من سياسيين ورجال دين مثلهم مثل باقي المعارضين من شيوعيين وغيرهم، تم تصوير العرب السنة باعتبارهم حاضنة لذلك النظام وذلك بالاستناد إلى أنّ رمزه الأكبر الرئيس الأسبق صدام حسين سنّي من محافظة صلاح الدين ذات الرمزية التاريخية لسنة العراق والمنطقة.



أحمد الجربا
لازعامة أوبية في
الساحة السنّية، وكل
زعيم يريد سحق الآخر

وعند قيام تجربة الحكم الجديدة التي سوّقت لها الولايات المتحدة باعتبارها نموذجا عمليا على إمكانية إقامة "الديمقراطية" على أنقاض الدكتاتورية، كانت الفكرة السائدة أنّ العرب السنة العراقيين نالوا نصيبهم الكافي من السلطة ومن قيادة البلاد لعقود طويلة وأنّه ان الأوان للشعبة "المظلومين" كي يأخذوا دورهم الطبيعي في حكم البلد ووضع سياساته. فكان أنّ سعدت إلى السلطة الأحزاب الشيعية بقياداتها المعنّاة بالشعارات الدينية والأوهام الطائفية، والمفتخرة إلى الرؤية السياسية وإلى تجربة قيادة البلدان وإدارة شؤونها، الأمر الذي لم تتأخّر نتائجه في الظهور والانعكاس على أوضاع الدولة العراقية التي ظلت تنهقر بسرعة وتراجعت بثبات وانتظام حتى آلت إلى ما هي عليه اليوم من ضعف شديد على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية.

انفصال تام عن بؤس المكون ومعاناته

ولاح حصل جمهور العرب السنة في العراق أوهاما بأن تسفر الانتخابات العامة المقررة لشهر يونيو القادم عن تغييرات جذرية على الخارطة السياسية القائمة حاليا وعلى طريقة توزيع السلطة بين المكونات، بما من شأنه أن يوسّع مشاركة مكوناتهم في قيادة البلد وفي تحديد خياراته الكبرى.

ويرجع جزء من أسباب انخفاض توقعات سنة العراق إلى طبيعة العملية السياسية نفسها والتي أتاحت للمكون الشيعي الإمساك بأهم مواقع القرار، لكنّ جزءا من الأسباب يعود أيضا إلى الطبقة السياسية التي ترفع لواء التمثيل السياسي للمكون السنّي وما يدور بين رموزها من صراعات على المكاسب المادية والمناصب السياسية، أكثر مما هو صراع برامج وتنافس على خدمة قضايا المكون الذي تدعي تمثيله والتحدث باسمه.

ويسبب الطبيعة التفاضلية بين القِيادات السنّية العراقية، فإنّ هؤلاء لم ينجحوا رغم تعدّد محاولاتهم في إيجاد سند لهم لدى الدول المهتمّة بأوضاع الطائفة السنّية في العراق، على غرار السند الكبير الذي تمثّله إيران للشعبة. وكثيرا ما تتخذ اتصالات تلك القيادات السنّية ببعض الدول مثل تركيا وقطر طابع الكيد لبعضها البعض أو البحث عن دعم مادية مباشرة، الأمر الذي مقلّ استنقاضا من قيمة السياسيين العرب السنة العراقيين لدى قيادات الدول التي يحاول هؤلاء ربط علاقات معها. وفي هذا الإطار يقول السياسي السنّي شعلان الكريم، إنّ "شعبة السلطة لا يجمعهم إلا قاسم سليمان"، في إشارة إلى قائد فيلق القدس ضمن الحرس الثوري الإيراني الذي قتل في غارة أميركية قرب مطار بغداد مطلع سنة 2020، مضيفا أنّ "سنة السلطة لا يجمعهم إلا السفير القمري أو التركي".

وجاءت محاولة إزاحة الحلبوسية نتيجة تعاضم مخاوف منافسيه من صعوده السياسي السريع لمعرفتهم بأن الشباب الذي لم يكمل بعد الأربعين عاما من العمر يحمل طموحات كبيرة بعد أن صنع تجربة نجاح مثيرة بدأت قبل توليه منصبه المرسوق كرئيس للبرلمان، من الأنهار التي تولى فيها منصب محافظ في فترة صعبة بعد الخروج من حرب داعش وما خلفته من دمار هائل، لكنّه نجح رغم ذلك في قيادة عملية إعادة إعمار سريعة كان لها تأثيرها الكبير على الدورة الاقتصادية والحياة الاجتماعية، وبالنتيجة على الأوضاع الأمنية.

واختير رئيس مجلس النواب السابق القرب من تركيا أسامة النجيفي الذي يترأس جبهة الإنقاذ والتنمية لقيادة الجبهة العراقية التي يشارك فيها كل من النائب أحمد الجبوري عن حزب الجماهير الوطنية والنائب رشيد العزاوي عن الحزب الإسلامي العراقي، والنائبين فارس الفارس وطلال الزويبي عن المشروع العربي، ومحمد إقبال عن الكتلة العراقية المستقلة.

غياب الرؤية والبرامج

تساهم الانقسامات بين القوى والأحزاب والكتل السنّية بشكل كبير في إضعاف قوة ونفوذ المكون السنّي في صراعه على السلطة والموارد مع المكون الشيعي الذي يهيمن على الجزء الأكبر منهما ويفرض سيطرته شبه المطلقة على مختلف مقدرات الدولة.

ولا تزال الكتلة السياسية السنّية تفتقر إلى رؤية واضحة لحلّ الأزمات المتراكمة في المحافظات التي تمثلها تلك الكتلة، وهي أزمات تعيشها منذ غزو العراق قبل قرابة 18 عاما وتعمقت بشكل أكبر بعد الحرب على تنظيم داعش بين سنتي 2014 و2017.

ولا تمثّل "حروب" الإلغاء أمرا طارئاً على البيت السياسي السنّي في العراق. ففي صيف العام 2016، وفي أوج الحرب على تنظيم داعش، وفي قسمة معاناة أبناء المناطق السنّية من ويلاتنا، اندلع اشتباك بلا رحمة بين وزير الدفاع في حكومة حيدر العبادي خالد العبيدي ورئيس البرلمان سليم الجبوري انتهى بإزاحة العبيدي من المنصب بعد أن تواطأ ضدّه الجبوري مع قوى وأحزاب شيعية، وخلال الانتخابات التي تلت تلك الأحداث بسنتين، دفع الجبوري نفسه ضمن الصراع ضدّ أبناء جلدته، حيث لم يستطع حتى الحفاظ على مقعده في البرلمان.

ويشكو سنة العراق منذ سنة 2003 من التهميش والإقصاء عن مواقع

أن تسعى وجوه سياسية سنّية ذات خبرة وتجربة في العمل السياسي، إلى توحيد البيت السنّي بمختلف قياداته ورموزه لتشكيل كتلة وازنة قادرة على منافسة البيت السياسي الشيعي وكذلك العائلة السياسية الكردية، شرعت تلك الوجوه ذاتها في محاولة إسقاط رئيس البرلمان محمد الحلبوس، الوجه الشاب الصاعد ضمن الطبقة السياسية السنّية والذي اعتمد في صعوده السريع على إحدى العوائل السنّية الثرية وذات القاعدة الجماهيرية في منطقة الأنبار، كما اعتمد أيضا على تحالفاته المصلحية مع قوى سياسية شيعية لا تزال راغبة في حوائثه والإبقاء عليه في صفها، حيث يقتضي العرف السياسي المعمول به منذ سنة 2005 أن تذهب رئاسة البرلمان إلى المكون العربي السنّي بينما تذهب رئاسة الجمهورية إلى إحدى الشخصيات الكردية، أما أهم منصب تنفيذي في الدولة، رئاسة مجلس الوزراء، فقتضى العرف بأن يحتكره المكون الشيعي.

ومنذ أكتوبر الماضي شرعت الأحزاب والكتل السياسية السنّية العراقية في نثر تكتلاتها وتحالفاتها وإعادة تركيبها استعدادا للانتخابات البرلمانية المبكرة التي سيكون رهانها الأكبر الحفاظ على المكتسبات السياسية والمواقع في السلطة، خصوصا بالنسبة إلى الوجوه التي استهلكتها مشاركتها بدرجات متفاوتة في تجربة الحكم الفاشلة على كل الصعد، وأصبحت موضع استهداف مباشر من قبل الشارع.

وانتج حراك داخلي استمر لأسابيع في أوساط الكتلة والأحزاب السنّية، جبهة جديدة تمثل كتلة سياسية تضم 35 نائبا وشخصية سنّية باسم "الجبهة العراقية" الهدف الحقيقي منها الإطاحة برئيس مجلس النواب الحلبوسية.

وبالطبع لن تتم عملية إعادة ترتيب أوضاع النظام بعيدا عن أعدته الأساسية التي قام عليها قبل قرابة 18 سنة، والمتعلقة في الأحزاب والشخصيات السياسية والدينية الشيعية.

حروب الإخوة الأعداء

إذا كانت تلك الأحزاب والشخصيات قد بدأت مبكرا في إعادة ترتيب أوراقها لمواصلة القبض بطريقة أو بأخرى على زمام السلطة من خلال الانتخابات المرتقبة، حتى أن من بينها من انطلق في حملة انتخابية مبكرة على غرار زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الذي كشف بشكل صريح عن طموحه لقيادة الحكومة التي ستنتجق عن تلك الانتخابات، فإنّ الوجوه السياسية السنّية المنخرطة في العملية السياسية منذ انطلاقها، بدت إلى حدّ الآن غائبة عن الحراك السياسي والحزبي المحموم الدائر حول الانتخابات النيابية المبكرة.

بل إنّ هناك مفارقة تتمثّل في انطلاق حراك سنّي عكسي لا يمكن له أن يخدم قضية السنة في انتخابات صيف العام 2021 لأنّه يقوم على التنافس الشديد الذي يصل حدّ محاولة "التسقيط" والإلغاء بين قيادات البيت السياسي السنّي.

فعلّى عكس ما كان منتظرا من



القيادات السنّية العراقية فشلت في حماية مكوناتها من الأزمات والمآسي التي بلغت ذروتها خلال الحرب على تنظيم داعش وما أعقبها